

الفساد الاقتصادي

وهو سوء استغلال المنصب لغايات او هو تقصيد الوظائف او الموارد بغرض المتعة الخاصة.

مفاهيم مرتبطة بالفساد الاقتصادي

- المساءلة : المطلوب من المسؤولين تقديم تفسيرات لاصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وتعريف واجباتهم وهذا حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة
- الشفافية: ظاهرة تشير الي تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة ، والعمل بشفافية لكشف المساوي و حماية مصالحهم.
- مؤشر الشفافية العالمية: لقد انشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد تتعدد كل 5 سنوات وتحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و10 درجات، بمعنى ان الدولة اذا حصلت على تقدير 10 درجات يعني انها نظيفة تماما من عملية الفساد.
- غسل الأموال: وفق تعريف خبراء التدريب برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات فان غسل الأموال هو عملية يلجا اليها من يتعاطى الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لاعفاء وجود دخل او لاختفاء مصدره غير المشروع ، او اسخدام الدخل في وجه غير مشروع .

اشكال الفساد الاقتصادي :

نظرا لتزايد حالات الفساد المالي فان اشكاله و مظاهره تنوعت وتزايدت ، و لعل من هذه الاشكال :

1- استغلال المنصب العام لزيادة الثروة :

يلجا الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في أجهزة الدولة الى استغلالها من اجل تحقيق مكاسب مادية و بطبيعة الحال فان هؤلاء يتحولون مع مرور الوقت الى شركاء او رجال اعمال الى جانب كونهم مسؤولين حكوميين ، و بالتالي يتحول اهتمامهم في البحث عن طرق و أساليب ملتوية تمكنهم من زيادة أموالهم و ثرواهم الشخصية على حساب الاهتمام بتحقيق متطلبات مواطني بلدانهم و ربما يتحول المسؤول بعد تركه الوظيفة الى مفسد كبير من اجل زيادة أمواله و قيامه بغسل هذه الأموال بطريقة او باخرى .

2- التجاوز على المال العام :

ان اكثر الشموليين بسلوك التجاوز على المال العام هم طبقة السياسيين و المسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من اجل تحقيق مصالح الغير اللذين تربطهم بهم علاقات او مصالح مادية ، فقد يلجا الكثير منهم الى تسهيل حصول رجال الاعمال في القطاع الخاص على قروض من البنوك الحكومية بفوائد منخفضة و بدون ضمانات مقابل حصول المسؤول على جزء من القروض كرشوة او عمولة

3- التهرب الضريبي :

يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين و القائمين بوظيفة عامة الى محاولات الابتزاز من قبل رجال الاعمال في القطاع الخاص ، فهؤلاء يدفعون الرشوة بغية حصولهم على تخفيض ضريبي او اعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات او احتيال على القانون .

4- غسيل الأموال :

هو ادخال او تحويل التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر او غير مشروعة في مؤسسة مصرفية او مالية بهدف إخفاء او طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لاكتسابها صفة الشرعية .

أسباب نمو الفساد الاقتصادي :

ينشأ الفساد جزئيا بسبب طبيعة الانسان في الطمع و اختصار الخطوات في اطار غير قانوني ، و تختلف أسباب الفساد الاقتصادي من بلد الى اخر ، و يقسمها البعض الى أسباب مباشرة و أخرى غير مباشرة .

ا/ أسباب مباشرة تتمثل فيما يلي :

- 1- عدم فصوح النظام الضريبي .
- 2- عدم شفافية القانون و الإجراءات الضريبية .
- 3- ضخامة حجم المشاريع الحكومية .

ب/ الأسباب غير مباشرة تتمثل فيما يلي:

- 1- انخفاض مستوى دخل الموظفين .
 - 2- عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية .
 - 3- عدم شفافية القوانين و التشريعات المرتبطة بالفساد .
- و تقسم هذه الأسباب وفق منظورين ، هما:
- الأسباب المرتبطة بالاهداف: يعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية و لسبب تحقيق منفعة او تجنب نفقة.
 - الأسباب المرتبطة بالمحددات: هناك مجموعة عوامل يمكن ان تؤثر في عائد الفساد و تزيد من الظاهرة او تقلل منها ، و هي:
- 1- القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي ، و تمتع افراد السلطة السياسية بحرية بمنحهم قوة احتكارية في منح الرخص و التصاريح المختلفة دون التشديد في تطبيق الثواب و العقاب تجاههم.
 - 2- تشوه السياسات المطبقة في المجال الاقتصادي.
 - 3- انخفاض معدلات أجور القطاع الخاص و انتشار الفقر.

- 4- ضعف معدلات التنمية.
 - 5- غياب رؤية متكاملة لخطة اخلال المنتجات المحلية محل الواردات و الاعتماد الضعيف على المكونات المحلية في الإنتاج.
 - 6- سرية بعض الصفقات الكبرى.
- الآثار الاقتصادية للفساد :
- تظهر آثار الفساد الاقتصادي بشكل عام على مؤشرات التنمية و على القدرة التنافسية للاقتصاد.

- 1- تعزيز التضخم.
- 2- تعزيز البطالة.
- 3- اثره على انخفاض النمو الاقتصادي.
- 4- تعزيز المديونية الخارجية.
- 5- ضعف الإدارة في توفير الخدمات و اصابتها بالشلل.
- 6- زيادة الصعوبات الإدارية.
- 7- ظهور الارتجالية اتخاذ القرارات و رسم السياسات مما يؤدي الى عدم الاستخدام الأمثل للموارد و المال العام.
- 8- الفساد السياسي:

يشكل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى، حيث يرى (H.A.Brasz) في بحثه سوسولوجيا الفساد: "ان الفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية: أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة و الصفة المميزة، لهذا هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية، أي التظاهر بالمشروعية و التطابق مع القانون، و يبقى الغرض هو تحقيق المصلحة الخاصة للقائد بهذه الممارسة."

كما يعرفه الدكتور جلال عبد الله معوض: " انه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب او بالتعيين في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب او عائلية او طائفية او قبلية، و سواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية او غير مادية و ذلك من خلال استخدام إجراءات او الالتجاء الى تعاملات تخالف الشرعية القانونية."

- صور الفساد السياسي:

- 1- فساد القمة: يعد من اخطر أنواع الفساد و ذلك لارتباطه بقمة الهرم السياسي و هذا الانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

2- فساد الهيئات التشريعية و التنفيذية: تشهد الكثير من دول العالم فضائح لجوء أعضاء الهيئات التشريعية الى استغلال النفوذ و مميزات الحصانة البرلمانية مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة و استفادات معينة. اما فساد الهيئات التنفيذية او ما يطلق عليه الفساد الحكومي فقد تمثل في تقاضي بعض الوزراء وكباء الإداريين رشاي و عمولات او لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها (الفساد الذاتي-الداخلي) أي ما يعني استغلالهم لمناصبهم استغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة.

3- الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات و تزوير الانتخابات و فساد الأحزاب السياسية و قضايا التمويل.

يكثر هذا النوع من الفساد السياسي في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب و النخب السياسية المختلفة و إمكانات وصولها للسلطة، اين تستخدم ملايين الدولارات المتخصصة لحملات الانتخابات في شراء أصوات الناخبين.